

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي Legal Protection of the right to digital oblivion

صانف عبد الإله شكري *

جامعة عين تموشنت

abdelillah.sanef@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/20

تاريخ إرسال المقال: 2025/04/19

الملخص:

نظرا للتهديدات الرقمية والمخاطر التي تواجه الأشخاص، نتيجة التزايد المستمر لمستخدمي شبكة الأنترنت، فقد أصبح حق النسيان الرقمي أحد الحقوق المستحدثة ذي صلة بحق الشخص في حياته الخاصة وضمانة قانونية للفرد لحماية خصوصياته ومعلوماته ذات الطابع الشخصي، هذه الأخيرة التي نظم المشرع الجزائري أحكامها بموجب القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على غرار بعض التشريعات المقارنة، نستعرض من خلال هذه الدراسة مختلف الآليات الوقائية التي يتم اعمالها بهدف ادخال البيانات والمعطيات الشخصية طَي النسيان الرقمي، وتكريس حماية قانونية فعالة لهذا الحق. الكلمات المفتاحية: حق النسيان، رقمي، حماية، آليات، معطيات شخصية.

Abstract:

Due to the digital threats and risks facing people, as a result of the continuous increase of Internet users, the right to digital forgetfulness has become one of the new rights related to the right of a person to his private life and a legal guarantee for the individual to protect his privacy and information of a personal nature, the latter of which the Algerian legislator regulated its provisions by Law No. 18-07 of June 10, 2018 on the protection of natural persons in the field of processing personal data. Similar to some comparative legislation, we review through this study various Preventive mechanisms that are in place with the aim of entering personal data and data into digital oblivion, and devoting effective legal protection to this right.

Keywords: Right to be forgotten, digital, protection, mechanisms, personal data.

المقدمة:

يشهد العصر الحالي تحولاً رقمياً كبيراً وتغيرات جذرية في تكنولوجيا الاتصال، مما أدى إلى ظهور مخاوف جديدة وتهديدات متزايدة تؤثر على جميع جوانب الحياة. مع تزايد عدد مستخدمي الإنترنت، تبرز ظاهرة مراقبة وتتبع المعلومات الشخصية، مما يشكل انتهاكاً للحق في الخصوصية، وهو أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، يحق للفرد أن يقرر مدى إمكانية تبادل معلوماته الخاصة مع الآخرين، وذلك نظراً للقوة التي تتمتع بها أجهزة الكمبيوتر في معالجة البيانات والقدرة على مراقبة الأفراد أصبحت أكثر سهولة وأقل تكلفة.¹

وعلى عكس النسيان الذي يحدث في العقل البشري ويتطلب فترة زمنية معينة، نشأت فكرة النسيان في العالم الرقمي، فقد أصبح الحق في النسيان الرقمي من الحقوق الحديثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية الرقمية، نتيجة للمخاطر التي تهدد حياة الأفراد، ورغم أن هذا الحق يعتبر قديماً نسبياً ويعود أصله إلى الثقافة الأوروبية، إلا أنه اكتسب أهمية جديدة في العصر الحالي، تُعد دول الاتحاد الأوروبي (EU)، بما في ذلك فرنسا من الرواد في تنظيم حقوق النسيان الرقمي، حيث منحت هذه الحقوق طابعاً دستورياً من خلال "إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي" الذي صدر في عام 1789.

ونظراً للآثار السلبية الناتجة عن التدخل في الحياة الخاصة للأفراد وخصوصياتهم، أصبح من الضروري تمتع كل شخص بهذا الحق الجديد الذي يرتبط بكرامته الإنسانية، بما أنه يهدف إلى مواجهة أي تهديد قد يتعرض له المعلومات الشخصية للفرد وقد أقر المشرع الجزائري مجموعة من الآليات القانونية التي تهدف إلى حماية الحق في النسيان الرقمي، مما يتيح للأشخاص إمكانية محو بياناتهم الشخصية وعدم الكشف عنها، وذلك احتراماً للحق في الحياة الخاصة.²

نعالج من خلال هذه الدراسة موضوعاً معاصراً ذا أهمية بالغة، بغية التعرف على مختلف جوانبه القانونية، وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى كفاية الآليات القانونية التي أخذ بها المشرع الجزائري لضمان حماية الحق في النسيان الرقمي؟

¹ - توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير، منشورات اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة، 2013، ص 9

² - سدره وسيلة، حق النسيان الرقمي في القانونين الفرنسي والجزائري بين حدين التكريس والتجسيد، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي تبسي التبة، مجلد 7، عدد 1، جوان 2023، ص 44.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

وجاء موضوع هذه الدراسة للإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة باعتمادنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بغية التعرف على هذا الحق الحديث.

وقد قسمنا موضوع الدراسة إلى مبحثين أساسيين كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الحق في النسيان الرقمي ومجال تطبيقه

المبحث الثاني: آليات حماية الحق في النسيان الرقمي

المبحث الأول: مفهوم الحق في النسيان الرقمي ومجال تطبيقه

إن الحق في النسيان الرقمي هو حق يخص الأفراد في الفضاء الرقمي عند استخدامهم لشبكة الإنترنت، ويتميز هذا الحق عن غيره من الحقوق المشابهة، لذا سنسعى لتوضيح مفهوم الحق في النسيان الرقمي ومجالات تطبيقه من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الحق في النسيان الرقمي

يعدّ النسيان ظاهرة نفسية طبيعية لدى الإنسان،³ يظهر بشكل حديث يمكننا التعرف عليه من خلال هذا المطلب الذي يهدف إلى استكشاف جميع جوانبه القانونية، حيث سنقوم بدراسة الحق في النسيان الرقمي وأساسه القانوني، وكذا مناقشة الطبيعة القانونية لهذا الحق في السياق الرقمي:

أولاً: تعريف الحق في النسيان الرقمي وأساسه القانوني

الحق في النسيان أحد الحقوق الشخصية الذي ينفصل عن الحق في الحياة الخاصة،⁴ حيث يركّز على عناصرها الأساسية ويهدف إلى تعزيز الشخصية وحمايتها من الانتهاكات، ومع ذلك، تأثر هذا الحق بشكل كبير بظهور الإنترنت والشبكة العنكبوتية، التي تُعتبر وسيلة سريعة للتواصل الرقمي،⁵ نتيجة لذلك، أصبح بإمكان الأفراد المطالبة بحذف بياناتهم الشخصية من الصفحات الإلكترونية، مما يؤدي إلى إزالة معلوماتهم من المواقع الإلكترونية ومحركات البحث وأنظمة الحاسوب بعد فترة زمنية محددة أو بناءً

³ - فرج عبد القادر طه، أصول علم النفس الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010، ص 310.

⁴ - بوزيدي أحمد تيجاني، الحق في الدخول في النسيان الرقمي كآلية لحماية الحق في الحياة الخاصة، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، مجلد 6، عدد 2، نوفمبر 2019، ص 1253.

⁵ - رصاع فتيحة، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الأنترنت، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 7.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

على طلبهم. هذا التوجه يعكس رغبة المستخدمين في حماية خصوصياتهم وطموحاتهم، ويمنع المعنيين بمعالجة البيانات من الاحتفاظ بها.⁶

تتعدد التعريفات المتعلقة بحق النسيان الرقمي الذي يمارسه الأفراد أو أي كيان قانوني، فقد عرفه بعض الفقهاء بأنه "الحق الذي يمنح الشخص الطبيعي أو الاعتباري القدرة على محو المعلومات المتعلقة به أو طلب وقف نشرها بعد انقضاء فترة زمنية محددة". كما تم تعريف حق النسيان الرقمي بشكل أكثر تحديداً بأنه "حق الفرد في عدم احتفاظ الجهة المسؤولة عن معالجة البيانات بمعلوماته الشخصية لفترة زمنية تتجاوز الحد الأقصى الذي يتناسب مع الغرض الذي تم جمع البيانات من أجله".⁷

وهو ذات التعريف الذي تبنته المادة 4 من القانون الفرنسي رقم 78-17 الصادر بتاريخ 6 يناير 1978 والمعدل بموجب الأمر رقم 2018 - 1125 في 12 ديسمبر 2018، الذي يؤكد على ضرورة جمع البيانات بطرق قانونية لتحقيق أهداف محددة، ويشدد على أن معالجة هذه البيانات يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق تلك الأهداف فقط، مع ضرورة الحفاظ على هوية الأفراد خلال فترة زمنية لا تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق الغرض من معالجة المعلومات، وبعد انتهاء هذه الفترة الزمنية، يحق للفرد أن يطلب حذف بياناته.

من خلال ممارسة الحق في النسيان الرقمي، يصبح الفرد بمثابة المراقب للبيانات الشخصية، مما يتيح له القدرة على تصحيح أو حذف أي معلومات تتعلق بهويته، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. لقد أقر المؤسس الدستوري الجزائري من خلال أحكام المادة 47 من التعديل الدستوري لعام 2020، بحماية حرمة الحياة الخاصة، مع توفير حماية خاصة للبيانات الشخصية للأفراد، وهذا يعكس اعترافه الضمني بحق الأفراد في "النسيان الرقمي".

وقد حدد المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 15-04 الصادر في 1 فبراير 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وذلك لحماية البيانات الشخصية من قبل مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني باستخدام شهادة تصديق إلكترونية، مع ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة من الأفراد قبل جمع بياناتهم الشخصية.

⁶ - ميرفت محمد حبابية، مكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والفلسطيني، دار البازوري العلمية، الأردن، 2022، ص 99.

⁷ - عبد الهادي فوزي العوضي، الحق في الدخول في طبي النسيان على شبكة الأنترنت، طبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 28.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

وبالاستناد على أحكام القانون رقم 07-18 الصادر في 10 يونيو 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، نجد أن هناك نصوصاً قانونية متعددة تهدف إلى تعزيز الحق في النسيان الرقمي، حيث يشترط أن تُحفظ البيانات الشخصية بطريقة تتيح التعرف على الأفراد المعنيين لفترة لا تتجاوز المدة اللازمة لتحقيق الأغراض التي تم جمعها ومعالجتها من أجلها، وفقاً لما نصت عليه المادة 09 / هـ من نفس القانون.

كما يتبين مدى حرص المشرع الجزائري على تنظيم فترة الاحتفاظ بالبيانات الشخصية، حيث أصبحت هذه البيانات جزءاً أساسياً من التصريح المسبق للالتزام بإجراء المعالجة وفقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 07-18. كما يلزم القانون المسؤول عن المعالجة بالاحتفاظ بالبيانات الشخصية لفترة زمنية لا تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق الهدف من جمعها ومعالجتها، مما يعني أن المسؤول ملزم بإزالة البيانات أو مسحها بمجرد تحقيق الغرض من جمعها، وهو ما يعزز مفهوم "الحق في النسيان الرقمي".

ثانياً: طبيعة الحق في النسيان الرقمي

إنّ الحق في النسيان الرقمي أحد جوانب ممارسة الحق في الخصوصية، وجزء أساسي لا يتجزأ من احترام الحياة الخاصة، كأحد الحقوق للصيقة التي تخص وتثبت لكل فرد، حظي بحماية دستورية وقانونية حسبما تؤكد المادة 47 / 1-4 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020، تعزز حماية حقوق الإنسان وحياته حيث تكرّس المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،⁸ والمادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة لعام 1950،⁹ على حق الفرد في الحفاظ على سرية حياته الخاصة، دون أن تكون موضوعاً للنشر أو التداول بين الناس، استناداً إلى مبدأ "للإنسان الحق في أن يُترك وشأنه"، ويرتبط هذا الحق ببيانات ذات طابع شخصي، بما في ذلك المعطيات التي تتخذ شكل رقمي من جراء التطور العلمي التكنولوجي، حيث أضحت الهوية الرقمية لأي شخص جزءاً من الحياة الخاصة، لذا يتطلب الأمر ممارسة الحق في النسيان الرقمي لحماية هذه البيانات الحساسة بشكل خاص، وحماية الحياة الخاصة بشك عام، وإلا فإن كشف الوقائع التي ينبغي أن تُنسى قد يؤدي إلى انتهاك خصوصية الفرد.

⁸ - تنص المادة 12 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لا يُعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملاته على شرفه وسمعته، ولكن لشخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات".

⁹ - تنص المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة لعام 1950 على أن: "لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلة ومراسلاته، ولا يجوز لسلطة عامة أن تتعرض لهذا الحق إلا وفقاً للقانون...، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

في هذا السياق، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي قرارًا في 13 مايو 2014 في قضية "Google Spain"، حيث أكدت على ضرورة حذف الروابط التي تتعلق بالبيانات الشخصية القديمة، وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن قانون الاتحاد الأوروبي يحمل مشغلي محركات البحث مسؤولية التعامل مع البيانات الشخصية المعروضة على صفحاتهم، مما يعد انتهاكًا للحق في الخصوصية.¹⁰ وبالتالي الحق في النسيان يُعتبر حقًا مستقلًا عن حق حرمة الحياة الخاصة، حيث يمتد نطاق تطبيقه ليشمل مجالات أوسع مقارنةً بنطاق حق حرمة الحياة الخاصة.

المطلب الثاني: تطبيقات الحق في النسيان الرقمي

في ظل الانتشار المتزايد لظاهرة انتهاك حقوق الأفراد في الخصوصية ضمن الفضاء الرقمي من خلال استخدام تقنيات إلكترونية حديثة، سنستعرض في هذا المطلب أبرز تطبيقات الحق في النسيان الرقمي، مع التركيز على البيانات الشخصية وملفات الكوكيز وعناوين بروتوكول الإنترنت:

أولاً: تطبيق الحق في النسيان الرقمي على البيانات الشخصية

يُطبق الحق في النسيان الرقمي على المعلومات الشخصية التي تحدد الهوية الحقيقية للفرد، مثل سجلات الميلاد والوفاة، حيث تتواجد هذه البيانات في شكل نصوص أو أرقام أو صور، ويتيح هذا الحق للفرد إمكانية الوصول إلى بياناته لتصحيحها أو حذفها بشكل نهائي.

من المهم ملاحظة أن البيانات الشخصية يتوقف خضوعها للحماية القانونية ومجالاً لدخولها في النسيان الرقمي، يتطلب معالجتها من خلال تخزينها أو تعديلها أو جمعها أو استرجاعها أو محوها أو إلغائها أو الإفصاح عنها بطرق قانونية مشروعة مثل الإرسال والتوزيع والإتاحة، كما يجب الاعتراف بفترة الاحتفاظ بها وتحديد الغرض المحدد من استخدامها.

بالإضافة إلى توضيح الأسلوب المتبع في كيفية استخدام البيانات ومعالجتها دون الإضرار بالأفراد المعنيين بها،¹¹ وتعيين مسؤول لحماية البيانات الشخصية (DPO) 'Data Protection Officer'، يعد خطوة هامة تهدف إلى معالجة ومراقبة البيانات ذات الطبيعة الحساسة، بصرف النظر عن الطرف المسؤول عن المعالجة شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً يتعين على هذه الجهة تحديد الأغراض ووسائل المعالجة، مع

¹⁰ - <https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-10/key-issues/data-protection-legislation.html> □

تاريخ الاطلاع: 2025/03/10 على الساعة 15:25

¹¹ - عادل عبد الصادق، البيانات الشخصية الصراع على نفط القرن الحادي والعشرين، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، مصر، سبتمبر 2018، ص 44.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

الحصول على موافقة صاحب البيانات الشخصية بهدف معالجتها،¹² بالإضافة إلى ذلك، هناك مراقبة طوعية لتحركات المستخدمين، مما يستدعي إنشاء بنية تحتية ومؤسسات تلتزم بجمع ومعالجة البيانات الشخصية للمستخدمين.¹³

كما أنّ المواقع الإلكترونية تحتفظ بالبيانات الشخصية لمستخدميها فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى انتهاك حق المستخدم في النسيان الرقمي، فيتعدّر محو جميع البيانات ذات الطابع الشخصي، وبالتالي يتطلب الأمر مواجهة المواقع الإلكترونية متى احتفظت بهذه المعلومات لمدة تتعدّى الغرض من معالجتها أو عند الفشل في حذفها.

ثانيا: تطبيق الحق في النسيان الرقمي على ملفات الكوكيز

يقصد بالكوكيز (Cookies) ملفات سجل المتصفح التي يخشاها مستخدمو الأنترنت، أو جهاز المراقبة الإلكترونية الروتينية لبيانات ترسلها خوادم الموقع الإلكتروني ومواقع الويب نحو متصفح الزائر عبر برامج الحاسوب أثناء الاتصال بالإنترنت في شكل ملفات نصية تستقر في الحاسب الآلي لمستخدم بعد انتهاء الاتصال وتخزن بداخله، حيث تحتفظ بمعلومات حول التفاعلات السابقة وكلمات البحث، بالإضافة إلى الوقت الذي قضاه المستخدم في قراءة الصفحات الإلكترونية.

وبالتالي فإن ملفات سجل المتصفح تتيح إمكانية التعرف على الهوية من خلال جهاز الكمبيوتر الشخصي بشكل سري ودائم، مما يسهل الكشف عن المعلومات الشخصية القابلة للنقل دون علم المستخدم، مثل الاسم والعنوان والجنسية والمعتقدات الدينية والجنس وغيرها. وهذا يستدعي أن تكون ملفات الكوكيز خاضعة لتطبيق حق النسيان الرقمي.¹⁴

ثالثا: تطبيق الحق في النسيان الرقمي على عنوان بروتوكول الأنترنت

يقصد بعنوان بروتوكول الأنترنت (Internet Protocol IP) المعرف الرقمي الذي يُخصص لكل جهاز متصل بشبكة معلوماتية،¹⁵ حيث يحدّد صيغة الرزم التي ترسل وتستلم بين الأنظمة الطرفية

¹² - المرجع نفسه، ص 42.

¹³ - توبي مندل وآخرون، المرجع السابق، ص 26.

¹⁴ - ريموند واكس، الخصوصية، مؤسسة هنداي، المملكة المتحدة، 2013، ص 13، 16.

¹⁵ - نواورية محمد، الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، عدد 2، 2020، ص 451.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

والموجهات، كما يتيح هذا البروتوكول إمكانية تحديد الموقع الجغرافي ونوع جهاز الحاسوب المتصل بالإنترنت.

كما يعتمد بروتوكول الأنترنت (IP) على عنوانه لتحديد صيغ وترتيب الرسائل المتبادلة بين اثنين أو أكثر من الكيانات المتصلة، فضلا عن تبيان الخطوات المتبعة عند إرسال أو استلام رسالة أو عند وقوع حدث آخر، تُجمع البيانات وتوثق عملية تسليمها من الإرسال نحو الاستلام،¹⁶ والاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بالمستخدمين من المواقع الإلكترونية وتخزينها، مما يتيح إمكانية تحديد الهوية الحقيقية للشخص؛ نتيجة اقترانه ببيانات يجمعها مزود خدمة الأنترنت، ويرتبط ذلك بالبيانات التي يجمعها مزود خدمة الأنترنت، مما يسهل التعرف على مواقع الشخص وحركاته وتتبع موقعه الجغرافي بدقة باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).¹⁷

المبحث الثاني: آليات حماية الحق في النسيان الرقمي

يجب التصدي لأي انتهاك يتعلق بالحق في النسيان الرقمي من خلال تدخل المشرع الجزائري لتفعيل آليات قانونية تحمي هذا الحق الحديث، الذي يتميز بإيجابيات في الحفاظ على خصوصية الأفراد في المجتمع ومواجهة التهديدات السيبرانية، وعليه سنوضح من خلال المبحث العقوبات المفروضة على مرتكبي السلوكيات المجرمة، بالإضافة إلى أهم الآليات الفنية لحماية الحق في النسيان الرقمي في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تجريم الاعتداء على الحق في النسيان الرقمي

إنّ انتهاك الحق في النسيان الرقمي من خلال إتاحة البيانات الشخصية التي تمكن من التعرف على هوية الأفراد يمكن التصدي له عبر آليات قانونية وضعها المشرع الجزائري في نصوص قانونية تهدف إلى تعزيز حماية الحق في النسيان الرقمي وسنستعرض ذلك من خلال النقاط التالية:

¹⁶ - جيمس كيروز/ كيث روس، شبكات الحاسب والأنترنت (أسس ومبادئ الشبكات والإنترنت)، العبيكان للنشر، 2011، ص 80، 16، 8.

¹⁷ - عادل بن عبد العزيز بن صالح الرشيد، البيانات الضخمة (دراسة فقهية)، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2022، ص 221، 222.

أولاً: تخزين البيانات الشخصية لمدة زمنية

يهدف القانون تجريم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية وتخزينها لفترات زمنية طويلة تتجاوز الأغراض التي تم جمعها من أجلها وذلك لحماية البيانات الشخصية للأفراد،¹⁸ من المخاطر المرتبطة ببنوك المعلومات ومدى امكاناتها الهائلة وقدرتها على تخزين البيانات، حيث يؤكّد المشرع الجزائري بموجب المادة 9/ هـ من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي على حفظ البيانات الشخصية بطريقة تتيح التعرف على الأفراد المعنيين خلال الفترة الزمنية الضرورية لتحقيق الأهداف التي تم جمعها ومعالجتها من أجلها.

وحرص المشرع الجزائري على فرض غرامة تقدّر من 200.000 دج إلى 500.000 دج على كلّ من قام بالاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي بعد المدة المنصوص عليها في المعمول به أو تلك المذكورة في التصريح أو الترخيص،¹⁹ ويعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 60.000 إلى 300.000 دج كل من قام في غير الحالات المصرح بها قانوناً بتخزين أو حفظ البيانات الشخصية المتعلقة بالجرائم أو الإدانات أو التدابير الأمنية طبقاً للمادة 68 من نفس القانون.

ثانياً: عدم مشروعية جمع البيانات الشخصية

يؤكّد المشرع الجزائري بنصه على فرض عقوبة الحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل من يقوم بجمع معطيات ذات طابع شخصي بطريقة تدليسية أو غير نزيهة أو غير مشروعة،²⁰ وكما يعاقب كلّ من يتيح للأشخاص غير المؤهلين الوصول لهذه البيانات ذات طابع شخصي، بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.00 دج حسبما تنص عليه المادة 60 من القانون رقم 07-18.

¹⁸ - بشيخ محمد حسين/ بن ديدة نجاة، الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية المعطيات الشخصية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مجلد 8، عدد 1، ماي 2022، ص 582.

¹⁹ - طبقاً للمادة 65 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي.

²⁰ - طبقاً للمادة 59 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018.

ثالثا: عدم الاستجابة لحق اعتراض صاحب المعطيات ذات الطابع الشخصي

يقرّ المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة بحق الفرد صاحب البيانات في الاعتراض²¹ عن معالجة معطياتهم ذات الطابع الشخصي من قبل المسؤول عن المعالجة، بصرف النظر عن المرحلة التي تمت فيها المعالجة، بهدف حماية البيانات المخزنة من التجسس المعلوماتي،²² وهو ما يمنحهم ثقة وأمان في حماية حقوقهم في الخصوصية والنسيان الرقمي والتي تعتبر من الحقوق الأساسية،²³ وبناءا على ذلك يتعين على مزود الخدمة أو الجهة المسؤولة عن معالجة البيانات الاستجابة لطلبات الاعتراض المقدمة.

ذلك أنّ عدم الإمتثال لصاحب البيانات الشخصية جرم يؤثر على حق الفرد في الاستفادة من حقّ النسيان الرقمي، وهو ما أشار اليه المشرع الجزائري في المادة 55 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، وفرض عقوبة الحبس من سنة (1) إلى (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج كل من يلتزم بمعالجة المعطيات ذات طابع شخصي بالرغم من اعتراض الشخص المعني بها.

كما تصل الغرامة إلى 500.000 دج تفرضها السلطة الوطنية ضدّ كلّ مسؤول عن المعالجة، يرفض دون مبرر قانوني حق الاعتراض طبقا للمادة 47 من نفس القانون، هذا الحق المخول له قانونا خاصة في الحالات التي تستخدم فيها البيانات الشخصية لأغراض دعائية أو تجارية.²⁴

المطلب الثاني: الآليات الفنية لحماية الحق في النسيان

إن الحق في النسيان الرقمي يتعلق بالبيانات الشخصية الرقمية، ويتطلب تحقيقه استخدام وسائل فنية عملية لضمان حماية فعالة لهذا الحق، سنقوم بتوضيح ذلك في الفقرات التالية:

أولا: حجب هوية الشخص ومعطياته الشخصية

ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير الأدوات والبرامج التي يستخدمها رواد الإنترنت في تعزيز حماية خصوصية وسرية هوياتهم عبر شبكة الأنترنت، هذا التطور يضمن مستوى أعلى من الحماية القانونية

²¹ - طبقا للمادة 1/36 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018.

²² - ضرغام جابر عطوش آل مواش، جريمة التجسس المعلوماتي: دراسة مقارنة، 2017، ص 216.

²³ - بشيخ محمد حسين/ بن ديدة نجا، المرجع السابق، ص 583.

²⁴ - طبقا للمادة 2/36 من القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

للهوية وتأمين الملفات والرسائل الإلكترونية، بما في ذلك الولوج نحو المواقع الإلكترونية،²⁵ فلا يحقّ لصاحب البيانات الشخصية الاعتراض على تخزينها.

يهدف هذا الاستثناء إلى حماية الحقّ في النسيان الرقمي من أي انتهاك، من خلال إخفاء هويات الأفراد التي تمّ جمع بياناتهم الشخصية لأغراض تعليمية أو احصائية أو تاريخية، ويتمّ ذلك عن طريق فصل هذه البيانات الشخصية عن أصحابها في الفضاء الرقمي، ممّا يحقق توازن بين حقّ الأفراد في النسيان الرقمي واستخدام البيانات الشخصية، ومع ذلك فإنّ هذه الاجراءات التقنية تظلّ محدودة، حيث تتيح التكنولوجيا إمكانية إعادة تحديد هوية أصحاب البيانات الشخصية وحجبهم كآلية لتكريس الحقّ في النسيان الرقمي.²⁶

تُعتبر حقوق محو البيانات الشخصية من الجوانب الحيوية للخصوصية في عصر التكنولوجيا الرقمية، وقد تم تنظيمها بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية للاتحاد الأوروبي التي أصبحت سارية المفعول،²⁷ حيث تضمنت هذه اللائحة حقّ الأفراد في محو وحذف الروابط المتعلقة ببياناته الشخصية ذات صلة بحياتهم الخاصة، مما يعزّز الحق في النسيان الرقمي، ويفضل تمكين الأفراد من قبل الجهات المسؤولة عن معالجة البيانات، يتمتع أصحاب البيانات الشخصية بسلطة التحكم في معلوماتهم وحذفها، بما في ذلك الارتباطات التي قد تؤدي إلى نسخ هذه البيانات أو تكرارها، بما في ذلك الروابط التي قد تؤدي إلى نسخ أو تكرار هذه البيانات، سواء كانت مرتبطة بهم على الإنترنت أو عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات الرقمية.²⁸ حرصت اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية على ضمان الحق في النسيان الرقمي، وحددت حصراً حالات طلب حذف البيانات كالاتي:

1- عدم الحاجة للبيانات الشخصية بالنسبة للأغراض التي تمّ جمعها أو معالجتها، فقد تكون فترة الاحتفاظ بها لمعالجتها أطول من اللازم.

²⁵ - توبي مندل وآخرون، المرجع السابق، ص 25.

²⁶ - بشيخ محمد حسين/ بن ديدة نجا، المرجع السابق، ص 584.

²⁷ - اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية للاتحاد الأوروبي المعروف بـ GDPR أعدت من قبل البرلمان الأوروبي ومجلس

الاتحاد الأوروبي بتاريخ 27 أبريل 2016 ودخلت حيّز النفاذ في 25 ماي 2018.

²⁸ - بشيخ محمد حسين/ بن ديدة نجا، المرجع السابق، ص 260، 262.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

2- سحب صاحب البيانات الشخصية الموافقة التي استندت إليها المعالجة، حيث تعتبر هذه الموافقة ضرورية لجعل المعالجة قانونية طبقاً للمادة 6 من اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية للاتحاد الأوروبي.

3- ممارسة صاحب البيانات حقه في الاعتراض على معالجة بياناته الشخصية وفقاً للفقرتين 1 و 2 من المادة 21 من لائحة حماية البيانات.

4- معالجة البيانات الشخصية بصورة غير قانونية، سواء فيما يخص شرعية الإجراء أو مشروعية المحتوى.

وبالتالي يتوجب على المعالج الالتزام برغبة صاحب البيانات في حذف المعلومات لحماية الخصوصية، وهو ما تؤكد عليه المادة 35 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، غير أنه لا تتم تلبية هذا الطلب متى كان الاحتفاظ بالبيانات ضرورياً لتحقيق المصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو لأغراض الإحصائية؛ ومن شأن المطالبة بالحذف عرقلة تحقيق أهداف جوهرية.²⁹

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن الأحكام السابقة تشير ضمناً حق النسيان الرقمي، والمشرع الجزائري لم يسلك ما اتخذته اللائحة العامة الأوروبية في تخصيص مادة مستقلة بالحق في محو البيانات الشخصية، بل أدرجها ضمن حقوق الأشخاص المعنيين.

ثانياً: الحق في التصحيح والاعتراض

يعتبر تعزيز سيطرة صاحب البيانات الشخصية على بياناته والتحكم فيها أمراً مهماً، حيث يجب أن يتمكن من إخفاء معلومات الخاصة المنتشرة عبر شبكة الإنترنت، وقد أكدت اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية على ممارسة حق التصحيح والاعتراض في أي مرحلة من مراحل معالجة البيانات، حيث نظمت أحكام حق الاعتراض في المادة 21 / 1 وأحكام حق التصحيح في المادة 16، وهو ما أكد عليه المشرع الجزائري في نص المادة 35 من القانون رقم 18-07 أنه "يحق للشخص المعني أن يحصل مجاناً، من المسؤول عن المعالجة على:

أ - تحيين أو تصحيح أو مسح أو إغلاق المعطيات الشخصية التي تمت معالجتها بشكل غير متطابق مع هذا القانون بسبب كون تلك البيانات غير مكتملة أو صحيحة بشكل خاص، أو بسبب حذر معالجتها قانوناً. ويتعين على المسؤول عن المعالجة إجراء التصحيحات اللازمة دون أي مقابل لفائدة الطالب وذلك في أجل عشرة (10) أيام من تاريخ إخطاره.

²⁹ - بشيخ محمد حسين/ بن ديدة نجا، المرجع السابق، ص 261.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

أما في حالة رفض الطلب أو لم يرد أي جواب خلال الأجل المذكور أعلاه، يحق للشخص المعني إيداع طلب التصحيح لدى السلطة الوطنية، التي تكلف أحد أعضائها لإجراء كافة التحقيقات الضرورية والعمل على إجراء التصحيحات اللازمة في أقرب الآجال، وإبلاغ الشخص المعني بنتيجة طلبه.

ب - تبليغ الغير الذي أوصلت إليه المعطيات الشخصية بكل التحديثات سواء تحيين أو تصحيح أو مسح أو إغلاق المعلومات ذات الطابع الشخصي، يتم وفقا للفقرة (أ) المذكورة أعلاه، ما لم يكن ذلك مستحيلا.

كما تنص المادة 36 الفقرة 1 و 2 من القانون رقم 18-07 على أنه يحق للشخص المعني أن يعترض، لأسباب مشروعة على معالجة معطياته ذات الطابع الشخصي. وله الحق في الاعتراض على استخدام المعطيات المتعلقة به لأغراض دعائية لاسيما التجارية منها، من طرف الشخص المسؤول الحالي عن المعالجة أو مسؤول عن معالجة لاحقة.

وبالتالي يمكن إعمال حق التصحيح وحق الاعتراض على معالجة للبيانات الشخصية دون الانتقاص منه أو تقييده، غير أنه قد يحول دون تطبيق حق الاعتراض متى كانت المعالجة تستجيب للالتزام قانوني، أو استبعدت بموجب إجراء صريح في المحرر الذي يرخص المعالجة طبقا للمادة 3/36 من القانون رقم 18-07.

الخاتمة:

إنّ الحق في النسيان الرقمي أحد الحقوق التي يكفل حماية قانونية للمعلومات والبيانات الشخصية الخاصة بكل شخص، هذا الحق الذي يسمح بحذف معلوماتهم من مختلف مواقع الأنترنت وروابط الويب المنتشرة عبر الشبكة، التي تحيل الى صفحات تنشر بيانات شخصية يرغب في مسحها من الذاكرة وإدراجها طيّ النسيان، فهو حق يرتبط بالحق في الخصوصية وحماية الحياة الخاصة الذي كرسه الدساتير والتشريعات الوطنية.

ومن أبرز النتائج التي توصلنا لها:

- الحق في النسيان الرقمي حق خاص يتعلق بشخصية الفرد ويمارس في بيئة رقمية.
- اقرار المشرع الجزائري ضمنا بحق النسيان الرقمي من خلال بعض النصوص القانونية المتفرقة بالرغم من عدم وجود تنظيم خاص في قوانين مستقلة.
- تجريم الاعتداء على الحق في النسيان الرقمي وتفعيل تطبيق العقوبات على مرتكب أي عمل غير قانوني.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

ومن هذا المنطلق نوصي بما يلي:

- مواكبة المشرع الجزائري ما تضمنته التشريعات الأوروبية واستحداث قانون جديد ينظم أحكام الحق في النسيان الرقمي.
- رفع الوعي حول المخاطر المترتبة عن نشر المعلومات الشخصية عبر شبكة الأنترنت أو استخدام تطبيقات تنتهك سياسة الخصوصية.
- ضمان الأمن المعلوماتي وتعزيز حماية البيانات الشخصية باستخدام أساليب فنية وتقنية متطورة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة لعام 1950.
- اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التطبيق في 25 ماي 2018.
- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج. ر عدد 6 الصادرة بتاريخ 20 أبريل 2015.
- القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج. ر عدد 34، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 2018.

ثانياً: الكتب

- جيمس كيروز/ كيث روس، شبكات الحاسب والأنترنت (أسس ومبادئ الشبكات والإنترنت)، العبيكان للنشر، 2011.
- ريموند واكس، الخصوصية، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2013.
- ضرغام جابر عطوش آل مواش، جريمة التجسس المعلوماتي: دراسة مقارنة، 2017.
- عبد الهادي فوزي العوضي، الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الأنترنت، طبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
- عادل عبد الصادق، البيانات الشخصية الصراع على نفط القرن الحادي والعشرين، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، مصر، سبتمبر 2018.
- فرج عبد القادر طه، أصول علم النفس الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010.

الحماية القانونية للحق في النسيان الرقمي

- ميرفت محمد حبابية، مكافحة الجريمة الإلكترونية دراسة مقارنة في التشريع الجزائري والفلسطيني، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2022.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- رصاع فتيحة، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الأنترنت، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.
- عادل بن عبد العزيز بن صالح الرشيد، البيانات الضخمة (دراسة فقهية)، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2022.

رابعا: المقالات

- بوزيدي أحمد تيجاني، الحق في الدخول طي النسيان الرقمي كآلية لحماية الحق في الحياة الخاصة، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، مجلد 6، عدد 2، نوفمبر 2019.
- بشيخ محمد حسين/ بن ديدة نجاة، الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية المعطيات الشخصية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، مجلد 8، عدد 1، ماي 2022.
- سدرة وسيلة، حق النسيان الرقمي في القانونين الفرنسي والجزائري بين حدين التكريس والتجسيد، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي تبسي التبتة، مجلد 7، عدد 1، جوان 2023.
- نواورية محمد، الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، عدد 2، 2020.
- توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير، منشورات اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة، 2013.

خامسا: المواقع الإلكترونية

<https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-10/key-issues/data-protection-legislation.html>